تباين توزيع الأحداث الديمغرافية المسجلة في الحالة المدنية لا يعكس فقط التوزيع الحقيقي للسكان (دراسة تطبيقية على بلديات ولاية وهران)

The Variation In Distribution Of Demographic Events Registered In The Civil Registry Does Not Only Reflect The True Distribution Of The Population (An Applied Study On The Municipalities Of Oran)

د. بوجملين نوال*[1]

[1] جامعة وهران 2، محمد بن أحمد (الجزائر)، BOUDJEMLINE.NAWAL@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: ../../2020 تاريخ القبول: ../../2020 تاريخ النشر: ../../2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات التباين في توزيع الأحداث الديمغرافية (الولادات، الوفيات، الزواج) في الجزائر، عن طريق دراسة تطبيقية على مستوى بلديات ولاية وهران، من خلال قراءة لبيانات الحالة المدنية المسجلة في 26 بلدية للولاية، تكشف البيانات عن وجود تباين واضح في توزيع الأحداث بين البلديات، خاصة الولادات والوفيات التي سجلت مستويات مرتفعة في بلديتي وهران وبئر الجير، مقارنة بالبلديات الأخرى التي وصلت مستوياتها في الولادات خاصة إلى مستوى الصفر ولادة في السنة، وقد ارتبط هذا التفاوت بالية تسجيل الأحداث على مستوى الحالة المدنية، التي ينظمها التشريع الجزائري في مواد الأمر 70-20، والذي يسمح بتسجيل الأحداث في بلدية وقوعها وليس بلدية إقامة المعنيين، كما يلعب تمركز الهياكل الصحية دورا محوريا في هذا التباين، بجلب السكان إلى هذه البلديات بحثا عن الرعاية الصحية التي تنتج عنها الولادة أو الوفاة التي يتم التصريح عنها تحت إشراف طبي، بينما توزيع الزواج فقد تحكم فيه العامل الديمغرافي أكثر من العامل التشريعي والمؤسساتي.

كلمات مفتاحية: الولادات.، الوفيات.، الزواج.، الحالة المدنية.، الأحداث الديمغرافية.

Abstract:

* المؤلف المرسل: بوجماين نوال

This study aims to analyze the determinants of the variation in the distribution of demographic events (births, deaths, marriages) in Algeria, through an applied study in the municipalities of wilaya of Oran, by reading the civil status data registered in 26 municipalities of Oran. The data reveals a clear variation in the distribution of events between the municipalities, especially births and deaths, which recorded high levels in municipalities of Oran and Bir El Djir, compared to the other municipalities, whose level, especially in births, reached zero births per year in some of them. This variation was linked to the mechanism of registering events in the civil status, which is regulated by Algerian legislation in the articles of Ordinance 70-20, which allows for the registration of events in the municipality where they occurred and not of the residence of those concerned. The concentration of health facilities also plays a pivotal role in this distribution, as it brings the population to these municipalities in search of health care.

Keywords: Births; Deaths; Marriages; Civil Status; Demographic Events.

1. مقدمة:

بالوفرة والجودة نظرا لحرصها عن أهمية هذه البيانات، بينما نجد فقر هذه البيانات لدى بعض الدول في العالم منها الدول الإفريقية التي تعتمد على إجرائها لبعض التعدادات السكانية القليلة والمحدودة الجودة، نظرا لما يتطلبه النظام الإحصائي إلى موضوعية البيانات المجمعة ودقة الإجابات عن مسائل الدراسات السكانية ودقة النتائج المتحصل عليها من الأنظمة التي تقوم على هذه العملية الإحصائية. تعتمد الدراسات السكانية بصفة أساسية على أربعة مصادر لجمع معطياتها معترف بها عالميا:

- ✓ التعدادات الشاملة للسكان.
- ✓ التسجيلات الدورية للحالة المدنية.
- ✓ المسوح الديمغرافية التي تعتمد على العينات الكبيرة.

✓ السجلات السكانية.

تقدم التعدادات السكانية والمسوحات وصفا للسكان في لحظة أو فترة محددة، كما يصفها بعض الديمغرافيين بالصورة الفوتوغرافية للسكان كتعبير عن لحظيتها وعدم استمراريتها في جمع البيانات، كما يعد التعداد السكاني العملية الأكثر شمولا في جمعه للبيانات السكانية، إذ يسفر عن وصف دقيق لخصائص سكان منطقة أو بلد معين، ليشكل في الأخير مرجعا لا غنى عنه في القرارات التي تقوم بها السلطات العامة، سواء كانت وطنية أو محلية. بينما تلعب الحالة المدنية دورا محوريا في مجال جمع البيانات السكانية، كما تعتبر مصدرا غير ثابت نظرا لاستمرار عملية جمعها للأحداث الديمغرافية، وبدون أي شك فهي المصدر الأول والمثالي للحركة الطبيعية للسكان من ولادات ووفيات.

بالعودة إلى مجال جمع البيانات السكانية والدراسات القائمة عليه والتي تعتمد بشكل أساسي على المقاربة الكمية، ومن الأمور الكلاسيكية في هذا المجال التمييز بين ثلاث مراحل علمية رئيسية، أول مرحلة وتتمثل في مرحلة جمع البيانات، وتليها مرحلة التحليل الإحصائي للبيانات، وفي الأخير مرحلة البحث عن المحددات من خلال المتغيرات التفسيرية التي تم تسليط الضوء عليها في مرحلة التحليل، لتكون هذه المراحل الثلاث مترابطة لا يمكن الاستغناء عن أي واحدة منها من وجهة النظر البحثية (TABUTIN, 1984, p11) .

قد شهد تخصص الديمغرافيا اتساعا تدريجيا في بحوثه من تطور في مجالات جمع بيانات السكان على مستوى دول العالم المختلفة، سواء كان ذلك في عمليات التسجيل المدني على مستوى مصالح الحالة المدنية، أو التعداد السكاني، ولم يكتفي هذا التخصص بمصادره التقليدية بل قام مختصين بتطوير مصادر جديدة منها المسوح بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى الجانب التحليلي الذي لم يقتصر على الجانب الوصفي بل تعدى ذلك إلى الجانب السببي المتعدد المتغيرات، مما دفع إلى التنوع في تكوين الباحثين في الديمغرافيا بربط هذا العلم مع العلوم الأخرى من أهمها علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والإحصاء .....الخ(TABUTIN, 1984, p12) .

تعتمد البحوث الديمغرافية في الجزائر نفس المراحل السالف ذكرها معتمدة بالدرجة الأولى على هذه المصادر التي كرست من طرف السلطات لجمع المعطيات السكانية من أهمها التعداد السكاني العام، الذي تم انجاز ستة نسخ منه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وكان أخرها في سنة 2022، لتكون مرجعا يتم الاستناد عليها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى المسوحات ذات العينات الكبيرة من أبرزها المسوحات الصحية المتعددة المؤشرات (**les enquêtes MICS**) التي تقام بالتشارك مع الهيئات الدولية الخاصة بالأمم المتحدة (منظمة الصحة الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الدولي لطوارئ الأطفال).

تتناول هذه الورقة البحثية بالأخص مصدرا مهما من مصادر جمع المعطيات الديمغرافية في الجزائر والمتمثل في مصدر الحالة المدنية، والذي يعتبر مصدرا رئيسيا لجمع معطيات السكان لما تجمعه مصالحه من إحصائيات التسجيلات السنوية للأحداث الديمغرافية على مستوى سجلاتها من مختلف البلديات التابعة لولايات الجزائر بصفة دورية، والتي يتم نشرها سنويا من طرف الديوان الوطني للإحصائيات على شكل نشرات إحصائية تحتوى على توزيع وتطورات مؤشرات الأحداث الديمغرافية وحجم السكان، كما يأتي في طيات هذه النشرات مجموعة من الاستنتاجات من أهمها التفاوت الملحوظ في التوزيع الجغرافي لهذه الأحداث، من مناطق تسجل ارتفاع في عدد الأحداث المسجلة وانخفاض في مناطق أخرى، وقد سجل هذا الاختلاف في التوزيع فروقات شاسعة على مستوى البلديات داخل الولايات نفسها، الأمر الذي يثير اهتمام أي باحث في مجال الديمغرافيا إلى محاولة فهم وتفسير العوامل التي تتحكم في هذا التوزيع المكاني الغير متساوي في الأحداث الديمغرافية.

توجد دراسات كثيرة ومتنوعة تناولت مواضيع مختلفة عن الظواهر الديمغرافية في الجزائر، كانت معظمها تركز على تطورات هذه الظواهر عبر الفترات الزمنية، وأسباب هذه التطورات، واختلاف أحجامها من منطقة إلى أخرى، إلا أن التطرق إلى العوامل المفسرة

للاختلاف ألمجالي في توزيعها على المستوى المحلي (بين البلديات)، ولاسيما التطرق إلى آلية التسجيل على مستوى مصالح الحالة المدنية، وتمركز الهياكل الصحية في منطقة عن منطقة أخرى كعوامل متحكمة في هذا الاختلاف ، فقد كان التطرق إليها في أبحاث محتشمة جدا. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة التي تعمل على دراسة العوامل المتحكمة في هذا التباين بين البلديات، وهذا من خلال دراسة تطبيقية على مستوى بلديات ولاية وهران خلال سنة 2023 كنموذج، بما يسهم في تقديم قراءة أكثر دقة لبيانات الحالة المدنية من حيث الولادات، الوفيات، الزواج.

وحسب ما سلف ذكره تم طرح إشكالية الدراسة بالسؤال التالي:

ما هي المحددات التي تتحكم في توزيع الأحداث الديمغرافية المسجلة من طرف مصالح الحالة المدنية؟

مع طرح الفرضيات التالية:

1.الكثافة السكانية وتمركز السكان في منطقة معينة ينتج عنه ارتفاع في مستوى الأحداث الديمغرافية.

2.نظام تسجيل الأحداث الحيوية للسكان من طرف مصالح الحالة المدنية يعتبر من أهم المحددات التي تتحكم في توزيعها المجالي.

3.تواجد الهياكل الصحية في بلدية معينة عن أخرى يؤدي إلى تمركز الأحداث الحيوية من الوفيات والولادات.

أهداف الدراسة:

تعمل الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- ✓ معرفة أهم المحددات التي تتحكم في توزيع الأحداث الديمغرافية.
- ✓ إبراز آلية تسجيل الأحداث الحيوية للسكان على مستوى مصالح الحالة المدنية.
- ✓ فهم العلاقة بين الهياكل الصحية وتأثيرها في تحديد مكان تسجيل الأحداث الديمغرافية.

منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف المسطرة في هذه الدراسة تم الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بوصف واقع توزيع الأحداث الديمغرافية على مستوى بلديات ولاية وهران، وربط هذا التوزيع بأهم المحددات التي تتحكم فيه.

مصادر الدراسة:

استندت الدراسة على معطيات الحالة المدنية التي تم تجميعها من طرف مكتب مصلحة الحالة المدنية التابع للديوان الوطني للإحصائيات الجهوي للغرب بولاية وهران، وهي مصلحة من مصالح الديوان الوطني للإحصائيات التسعة، وتعتبر مصلحة الحالة المدنية فرع من فروع الديوان والذي يهتم بالجانب الإحصائي في معالجة البيانات المجمعة عن الأحداث الديمغرافية المسجلة بصفة دورية في مصالح الحالة المدنية لبلديات الولايات الغربية التابعة للديوان الوطني للإحصائيات بوهران والمتمثلة في: الولادات والوفيات، الزواج، بالإضافة إلى هذا المصدر تم الاستناد إلى مجموعة من التقارير الرسمية الصادرة عن المديريات المهتمة بالصحة والسكان لولاية وهران.

2. المنظور الديمغرافي لولاية وهران:

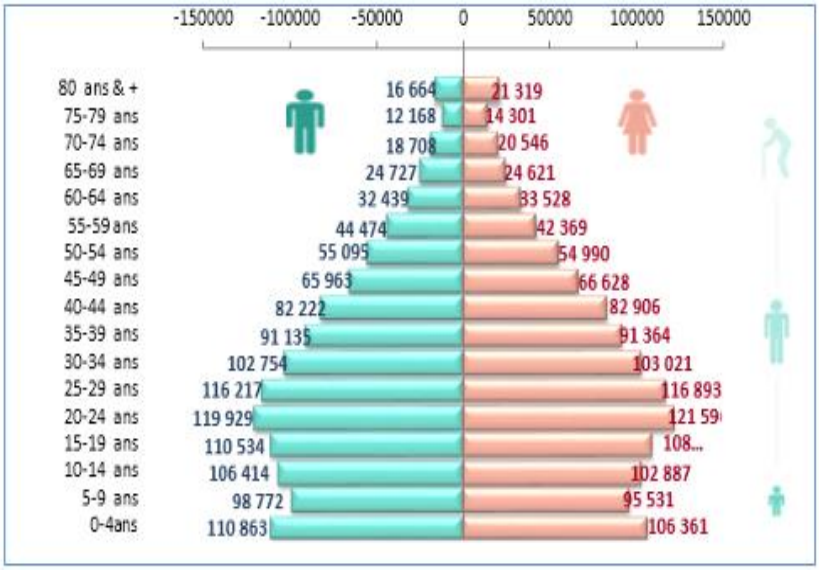
1.2 التركيبة الديمغرافية لولاية وهران:

تعد ولاية وهران من اكبر ولايات الجزائر من حيث الكثافة السكانية إذ بلغ عدد سكانها سنة 2023 إلى 2416586 ساكن، بعد أن كان في آخر تعداد لسنة 2008 يساوي حجم 1454078 ساكن، ليشكل تقريبا نصف الحجم السكاني الذي هي عليه في السنوات الأخيرة، وهذا في مساحة جغرافية تقدر بـ 20130 كلم^2، لتقدر كثافتها السكانية المرتفعة بقيمة 1134.5 شخص في الكيلومتر المربع الواحد لسنة 2023 حسب تقديرات المرصد الجهوي للصحة للغرب الجزائري (ORS, 2023,p09)، فيما يخص تركيبتها السكانية من حيث الفئات العمرية، فقد تميز هذا التوزيع بهرم سكاني شاب أخذت الفئات العمرية

الشابة النصيب الأكبر من عدد السكان الإجمالي، كما هو موضح في (**الشكل رقم 1**) للهرم السكاني لولاية وهران، إذ يمثل الانتفاخ في وسط الهرم الفئة النشطة والشابة، وهذا ما يطلق عليه في الديمغرافيا بالهبة السكانية.

يشكل حجم إجمالي النساء في سن الإنجاب نسبة مهمة من سكان الولاية قدرت بـ 29% ، والنساء المتزوجات في سن الإنجاب بنسبة 14% الشيء الذي يؤثر بطريقة مباشرة على مستوى الخصوبة في الولاية.

الشكل 1: التركيبة العمرية لسكان ولاية وهران سنة 2023.

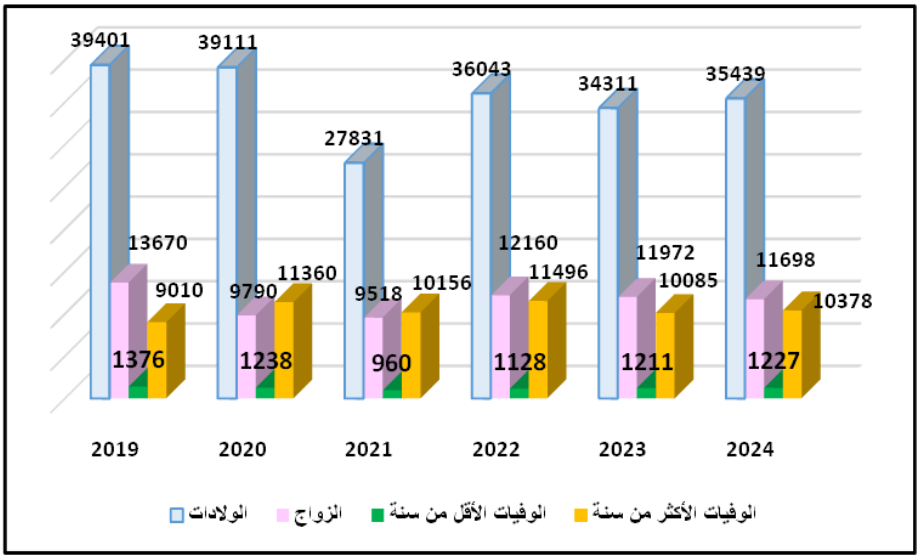


المصدر:(ORS, 2023, p14)

2.2. الأحداث الديمغرافية المسجلة في ولاية وهران:

تسجل مصالح الحالة المدنية بصفة دورية الأحداث الحيوية للسكان على مستوى ولاية وهران على غرارها من ولايات الجزائر، تحتوى ولاية وهران على 26 بلدية كل بلدية تسجل أحداثها الديمغرافية بصفة منفردة على مستوى سجلات حالتها المدنية والتي يتم تجميعها في أخر كل سنة على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات للناحية الغربية.

الشكل 2: تطورات الأحداث الحيوية للسكان المسجلة في ولاية وهران لفترة 2019- 2024.



المصدر: مكتب الحالة المدنية للديوان الوطني للإحصائيات وهران.

- ✓ بالنسبة لتطورات مستوى الولادات الذي اخذ نفس منحى المستوى الكلي للجزائر بالارتفاع فوق عتبة المليون مولود حي سنويا لكل الولايات حسب معطيات الحالة المدنية في الجزائر لسبعة سنوات من 2014 إلى 2019 (ONS, 2020, p03) ، وهذا ما يفسر ارتفاعه في ولاية وهران في سنة 2019 وسنة 2020، على الرغم من تزامن هذه الفترة مع الأزمة الصحية لكوفيد 19، لكن الولادات شهدت تراجعا واضحا سنة 2021 حيث انخفض عدد المواليد بعدد كبير مقارنة بسنة 2019 وهذا الانخفاض يرجع إلى تأثيرات جائحة كوفيد -19- (فترة الذروة للجائحة والحجر الصحي)، التي أثرت على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للعديد من الأسر الجزائرية، ورغم التحسن الطفيف في 2022 و 2023 إلى أن عدد الولادات لم يصل بعد إلى مستوى ما قبل الجائحة .

- ✓ شهدت ولاية وهران انخفاض ملموس في عدد عقود الزواج في فترة الأزمة الصحية بسبب إجراءات الحجر الصحي و منع التجمعات. لكن سنة 2022 و 2023 عرف

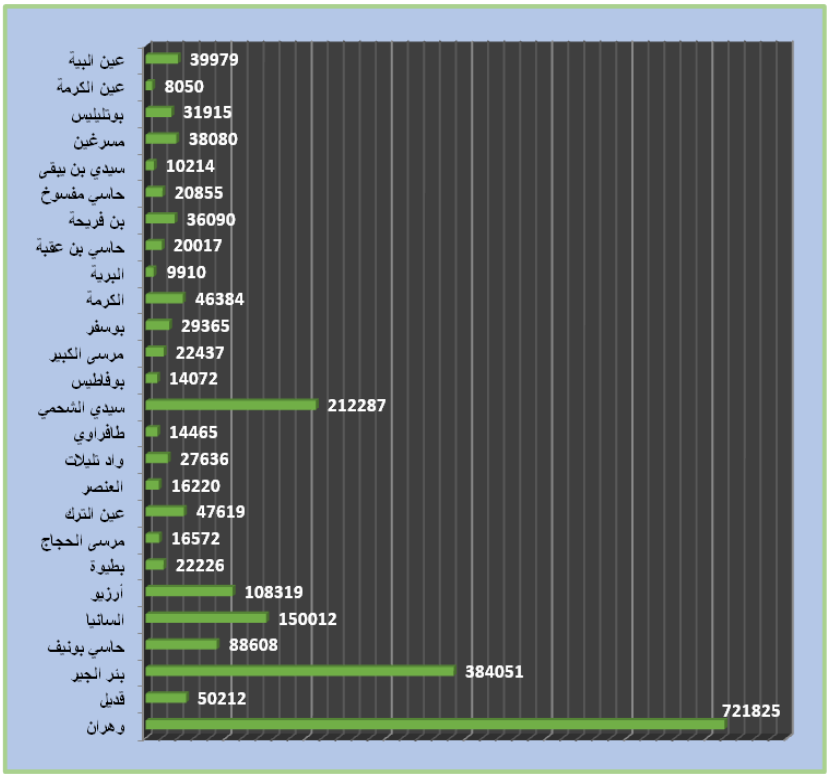
عدد الزيجات ارتفاع ملحوظ يعكس العودة التدريجية للنشاط الاجتماعي بعد الحجر.

- ✓ انقسمت تسجيلات الوفيات على مستوى مصالح الحالة المدنية إلى نوعين وفيات الأقل من سنة أو وفيات الرضع، هذه الفئة التي تمثل مؤشرا مهما يدل على جودة الرعاية الصحية للام و الرضيع و تطور النظام الصحي , حيث أنها سجلت انخفاضا واضحا سنة 2021 نتيجة انخفاض الولادات لهذه السنة، فيما يخص النوع الثاني للوفيات التي تمثل وفيات الأشخاص الأكبر من سنة والتي شهدت بدورها سنة 2020 ارتفاع ملموسا، وهذا مرتبط مباشرة بجائحة كوفيد -19- خاصة في صفوف كبار السن و المصابين بالأمراض المزمنة، التي تعتبر الفئة الأكثر تضررا في الجزائر وكل دول العالم بتسجيلها اكبر نسب للوفيات بسبب الجائحة, و في 2021 إلى غاية 2024 شهدت تراجع طفيف في مستوياتها .

3.2.توزيع السكان حسب بلديات ولاية وهران:

يتوزع سكان ولاية وهران على 26 بلدية بشكل غير متكافئ ، مما يجعل البلديات الأقرب إلى مركز الولاية الأكثر حجما من حيث عدد السكان، لكن بلدية وهران هي التي تضم اكبر عدد من السكان بنسبة 33% ، تأتي بعدها بلدية بئر الجير بنسبة 18% وبلدية سيدي الشحمي بنسبة و10% ، ربما يرجع ذلك إلى مجموعة من المحفزات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي تجذب السكان إلى هذه البلديات، خاصة بلدية سيدي الشحمي التي تنتمي إلى دائرة السانية في التقسيم الإداري، إلا أنها تسجل اكبر عدد من السكان من بلدية السانية نفسها، نظرا لقربها من المنطقة الصناعية كعامل اقتصادي محفز يخص العمل، ونزوح سكان الولايات المجاورة لولاية وهران إليها خاصة في فترة العشرية السوداء.

الشكل 3: توزيع عدد السكان على مستوى بلديات ولاية وهران لسنة 2020.



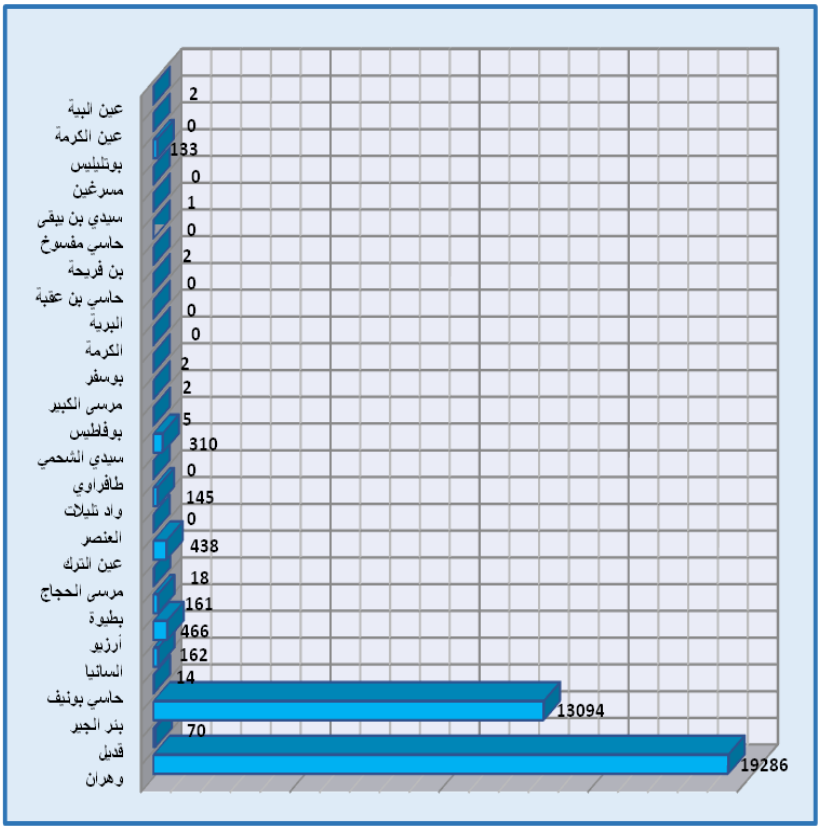
المصدر: (ANIREF, 2020,p 09)

3. توزيع الأحداث الديمغرافية على مستوى بلديات ولاية وهران:

1.3 توزيع الولادات الحية:

بالنظر إلى معطيات الحالة المدنية لبلديات ولاية وهران يظهر بصورة واضحة الاختلاف الكبير في حجم الولادات المسجلة من بلدية إلى أخرى، وانحصار الحصة الأكبر في بلديتين فقط بنسبة 94% من الولادات المسجلة في الولاية كلها، وهما بلدية وهران وبلدية بئر الجير كما يوضحه الشكل رقم 4:

الشكل 4: توزيع عدد الولادات الحية المسجلة على مستوى كل بلدية من بلديات ولاية وهران لسنة 2023.



المصدر: مكتب الحالة المدنية للديوان الوطني للإحصائيات وهران.

قبل التطرق إلى محاولة معرفة الظروف التي تتحكم في هذا التوزيع، أولا يجب فهم كيفية تسجيل هذه الأحداث الديمغرافية على مستوى مصالح الحالة المدنية، يستند نظام التسجيل الخاص بالحالة المدنية في الجزائر على الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير 1970 في تسجيل الولادات في المادة 61 والتي ياتي في نصها مايلي: **" يصرح بالمواليد خلال خمسة أيام من الولادة إلى ضابط الحالة المدنية للمكان"** (الجريدة الرسمية، 1970، ص 11) ، وفسرت وزارة الداخلية في الإجراءات الخاصة بالتطبيقات الإدارية، أن ضابط الحالة المدنية للمكان المقصود به هو البلدية التي وقع فيها حدث الولادة. هذا ما يفسر تمركز الولادات في بلديات معينة عن بلديات أخرى، وهو ما يوضحه الشكل 4 في الفرق الكبير جدا في عدد الولادات في كل من بلدية وهران وبلدية بئر الجير دون البلديات الاخرى، ولكن هذا لا يفسر

سوى جزء من حقيقة الأمر الذي يدعو إلى التساؤل لماذا هذه الأمهات تلدن في هاته البلديات ولا تلد في بلدياتهن؟.

هنا يأتي جانب مؤسساتي أخر يتحكم في تباين توزيع الولادات ألمجالي وهو توفر المرافق الصحية، والمتمثلة خاصة في مصالح التوليد التي يتم فيها حدث الولادة بصفة حصرية وتوزيعها هذه المصالح على البلديات، إذ تتوفر في ولاية وهران 14 مصلحة توليد متواجدة في المؤسسات الاستشفائية، لكن توزيعها غير متساوي بين البلديات، وتأخذ الحصة الأكبر في هذا التوزيع البلدية الرئيسة للولاية (بلدية وهران)، ومنها 05 مستشفيات مختصة في التوليد (**mères et enfants-EHS**)، زيادة إلى المركز الإستشفائي الجامعي الدكتور بن زرجب (**CHU**) الذي يضم اكبر مصلحة توليد في الولاية، بالإضافة إلى المؤسسة الإستشفائية الجامعية أول نوفمبر (**EHU**) ببلدية بئر الجير ، وتندرج هذه المؤسسات في إطار قطاع الخدمات العمومية فقط دون العيادات الخاصة المتمركزة بشكل كبير في البلديتين ,**DSP**) **(2026**، والأكثر ترددا هي مصلحة التوليد التابعة للمركز الإستشفائي الجامعي الدكتور بن زرجب ، والتي تشهد سنويا ما يقارب 12000 إلى 13000 ولادة، بمتوسط 30 إلى 40 ولادة يوميا، من بينما 4% منها حالات تحويل من مدن تقع ضمن دائرة نصف قطرها 200 كيلومتر من وهران، وهي من الولاية المجاورة الغربية المتمثلة في معسكر، غليزان، مستغانم ، شلف وتيارت التي لا تحتوى على نفس جودة الرعاية الصحية من هياكل متطورة .(BENBOUABDELLAH, et al. 2015, p82)

دون أن ننسى الولادات التي تأتي من البلديات المجاورة لبلدية وهران وبئر الجير كذلك، نظرا لتوفره هاتين البلديتين على التجهيزات والكوادر الطبية التي تتعامل مع الحالات الطارئة أثناء الولادة.

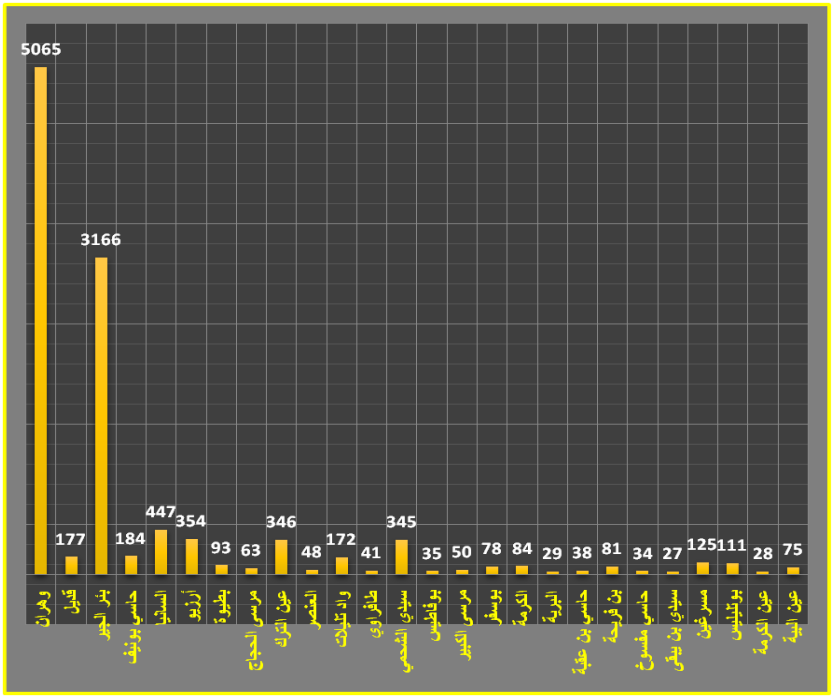
تبقى نسبة 6% من ولادات الولاية لبعض البلديات الأخرى والتي تتوفر فيها المؤسسات الإستشفائية العمومية (**EPH**) التي تحتوى على مصالح للتوليد، من بينها بلدية سيدي

الشحمي وبلدية ارزيو ، السانية وعين الترك. لتبقى البلديات الأخرى تسجل صفر ولادة سنويا نظرا لعدم توفر مصالح للتوليد في إقليمها، على الرغم من وجود عدد مهم من السكان الذين يقيمون بها، لهذا لا يلعب العامل الديمغرافي دورات كبيرا في توزيع الولادات على مستوى بلديات الولاية.

2.3.توزيع الوفيات:

إن أحداث الولادات والوفيات تعد من الأحداث الحيوية للسكان التي توثق تحت التأطير الطبي في الجزائر، في السنوات الأخيرة نظرا لتطور ثقافة التصريح بهذه الأحداث وضرورة الإجراءات الإدارية اللازمة لتسهيل حياة الأفراد ، هنا تكمن أهمية الحالة المدنية الإدارية التي تعطي الصفة الشرعية لهذه الأحداث، فبمجرد وقوع الحدث والتصريح به، تصبح الوثائق الصادرة قابلة للاستخدام في العديد من المجالات ، فشهادة الميلاد التي تصدر من سجلات المواليد هي النقطة التي يصبح فيها للفرد هويته القانونية وجنسيته والتعريف بعائلته وعمره في مختلف مراحل حياته، والحصول على أهم عنصر في حياته وهي بطاقة الهوية، والتي تستخدم بدورها بشكل متكرر لأغراض متنوعة. شهادة الوفاة تستخدم في المقام الأول للتصريح بالدفن وإجراءات الميراث، وكما تعد آخر وثيقة للفرد في حياته (Yahia LAMARA, 2016, p86).

الشكل5: توزيع عدد الوفيات المسجلة على مستوى كل بلدية من بلديات ولاية وهران لسنة 2023.



المصدر: مكتب الحالة المدنية للديوان الوطني للإحصائيات وهران.

يتضح من خلال الشكل أن نفس السيناريو في توزيع الولادات المسجلة يتجسد في حالة توزيع تسجيل الوفيات في ولاية وهران، أين تأخذ كل من بلدية وهران وبلدية بئر الجير الحصة الأكبر في تسجيل حالات الوفيات بنسبة 83% من إجمالي الوفيات الخاصة بالولاية. لهذا فان الجانب القانوني والمؤسساتي هو المتحكم الرئيسي في هذا التباين في التوزيع بين البلديات لاحداث الوفيات، أول شيء هو الإطار القانوني لتسجيل الوفاة الذي تنص عليه المادة 78 من الأمر 70-20 المؤرخ بتاريخ 19 فبراير 1970 "يصرح بالوفاة أمام ضابط الحالة المدنية للبلدية التي وقعت فيها الحدث" ومنه يكون الاختصاص الإقليمي لتحرير عقود الوفيات من مسؤولية ضابط الحالة المدنية التي وقعت فيها حالة الوفاة. (الجريدةالرسمية، 1970، ص13)

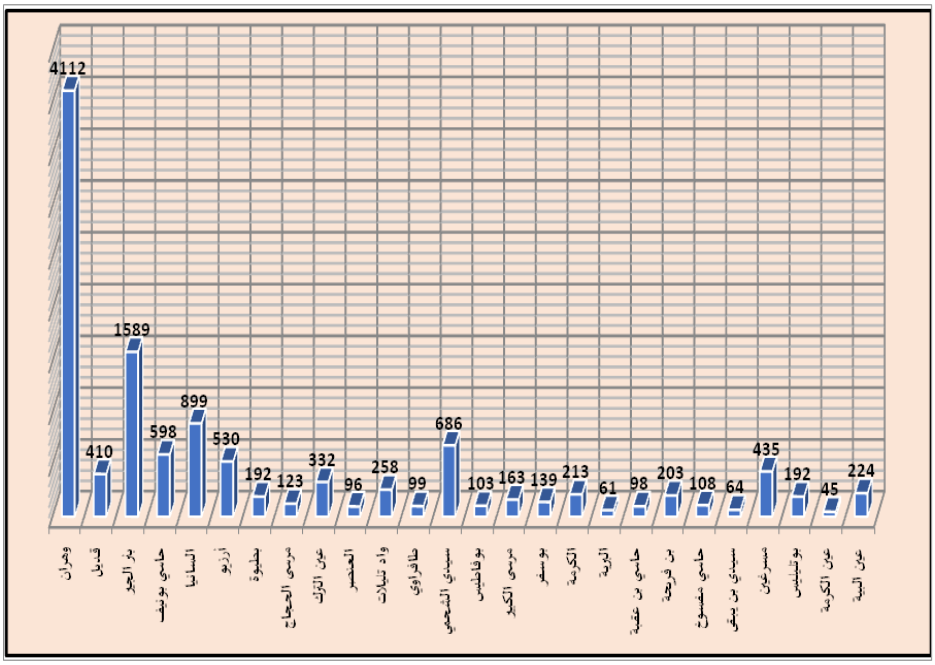
بما انه وكما سبق الذكر أن حدث الوفاة يتم التصريح به تحت تأطير طبي، الأمر الذي يستدعي الرجوع كذلك إلى توزيع البنية التحتية للهياكل الصحية في بلديات ولاية وهران، التي تتمركز في بلديات دون الأخرى ، فحسب موقع مديرية الصحة لولاية وهران نجد أن الولاية تضم مركز استشفائي جامعي ببلدية وهران، ومؤسسة استشفائية جامعية ببلدية بئر الجير، مؤسسة استشفائية ببلدية عين الترك، بالإضافة إلى 05 مؤسسات استشفائية في القطاع العمومي، و 11 مؤسسة استشفائية متخصصة تقع معظمها في بلدية وهران، كما تتمركز معظم المؤسسات الاستشفائية في القطاع الخاص في بلدية بئر الجير وبلدية وهران. إن هذا التوزيع المركزي في الخدمات الصحية من حيث الهياكل الذي تحتكره بلدية وهران بالدرجة الأولى وبعدها بلدية بئر الجير هو الذي يفسر تباين توزيع أحداث الوفيات للولاية.

3.3. توزيع الزواج:

في عقود حالة الزواج تختلف ظروف توزيعها عن كل من الولادات والوفيات اختلافا كبيرا ، خاصة من حيث آلية التسجيل في الحالة المدنية، فأحداثه تكون على مستوى البلديات بصفة مباشرة لإبرام عقود الزواج، فتسجيل أحداث الزواج هذه المرة يكون حسب بلدية الإقامة وليس حسب بلدية حدوث الحدث الديمغرافي ، بموجب المادة 71 للأمر 70-20 التي تنص على " يختص بعقد الزواج ضابط الحالة المدنية أو القاضي الذي يقع في نطاق دائرته محل إقامة طالبي الزواج أو احدهما ، أو المسكن الذي يقيم فيه احدهما باستمرار منذ شهر على الأقل إلى تاريخ الزواج."(الجريدة الرسمية، 1970، ص12) لهذا تبقى تسجيلات الزواج وإحصائياتها تابعة فقط لسكان البلدية فقط، إلا أن هنالك نقطة أخرى مهمة في الحركة السكانية بين البلديات وهي أن عقد الزواج يتم بين طرفين وهما الزوج والزوجة، لهذا نجد أن احدهما يكون قد غير مكان إقامته خاصة المرأة إلى بلدية الزوج في حالة عدم إقامتها في نفس البلدية، لكن هذه الحركة لا تؤثر بشكل كبير على

التوزيع كما هو موضح في الشكل 6 ، عكس ما تم تسجيله في حالة الولادات التي سجلت صفر ولادة في عدة بلديات.

الشكل6: توزيع عدد عقود الزواج المسجلة على مستوى كل بلدية من بلديات ولاية وهران لسنة 2023.



المصدر: مكتب الحالة المدنية للديوان الوطني للإحصائيات وهران.

هنا يظهر الجانب الديمغرافي في كيفية توزيع الحدث الحيوي للسكان في حالة الزواج ، فان عدد السكان المقيمين في البلدية له علاقة مباشرة بحجم عقود الزواج المبرمة، يمكن تفسير ذلك إحصائيا باستخدام معامل الارتباط بيرسون بما انه نوع المتغيرين كميين، وهما متغير عدد سكان البلدية ومتغير عدد العقود المبرمة، حسب الجدول التالي:

الجدول 1: نتائج إحصائية معامل الارتباط بيرسون للمتغيرين عدد سكان البلدية وعدد العقود الزواج.

Corrélations

		الزواج	عدد السكان
الزواج	Corrélation de Pearson	1	.982**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	26	26
عدد السكان	Corrélation de Pearson	.982**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	26	26

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: نتائج الباحث باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (spss) .

إن قيمة إحصائية معامل الارتباط بيرسون التي تساوي 0.98، تدل على الارتباط الموجب القوي بين المتغيرين، وهذا عند دلالة إحصائية 0.01، مما يجعل نتيجته صحيحة، أي انه كلما زاد عدد سكان البلدية يزداد عدد عقود الزواج.

4.خاتمة:

إن التوزيع المجالي للأحداث الديمغرافية على مستوى البلديات في ولاية وهران يشهد اختلاف واضح من بلدية إلى أخرى ، وتتحكم في هذا التوزيع مجموعة من العوامل تجسدت في الجوانب القانونية والإدارية، إلى المؤسساتية، والديمغرافية، إلا انه كل حدث كانت له عوامله الخاصة حسب نتائج الدراسة المتمثلة في النقاط التالية:

- ✓ سجلت النتائج في توزيع الولادات تباينا كبيرا بين البلديات، إلى انه وصل إلى درجة أن بعض البلديات سجلت مستوى الصفر ولادة في إقليمها ، وهذا نتيجة النص القانوني الذي ينص على وجوب تسجيل الولادة في مكان وقوعها، وهنا يحضر العامل المؤسساتي المتمثل في مصالح التوليد أي الهياكل

الصحية، مما جعل حجم الولادات المسجلة في بلديتي وهران وبئر الجير مرتفع جدا مقارنة بالبلديات الأخرى للولاية.

- ✓ نفس الشيء بالنسبة للوفيات التي تستدعي التأطير الطبي للتصريح بها، والجانب القانوني الذي ينص على تسجيل الوفاة على مستوى البلدية التي وقعت فيها.
- ✓ بينما عملية تسجيل الزواج التي تعرف اختلاف كلي عن الأحداث السابق ذكرها، فتقوم عملية تسجيله من قبل بلدية إقامة الزوجين أو احدهما، لهذا يظهر التأثير المباشر للعامل الديمغرافي في حجم عقود الزواج المسجلة وتباين أعدادها من بلدية إلى أخرى.

من خلال نتائج هذه الورقة البحثية يلاحظ انه لتوزيع الأحداث الديمغرافية محددات واضحة منها العامل القانوني والإداري المعمول به في الجزائر، والإطار المؤسساتي المتمثل في البنية التحتية للهياكل الصحية وتمركزها بالنسبة للولادات والوفيات، والعامل الديمغرافي الذي يتحكم في حجم أعداد عقود الزواج. الأمر الذي له تأثير مباشر على الحركة السكانية التي يتم من خلاله حساب تقديرات السكان، مما يتطلب من المختصين إعادة النظر في صحة هذه التقديرات ودقتها على المستوى المحلي أي بين البلديات، أو المستوى الوطني بين الولايات خاصة التي تمتلك بنية متطورة للهياكل الصحية مقارنة بالولايات الأخرى.

المراجع بالانجليزي:

ANIREF, O. (2020). *monograph wilaya of oran, 2020* (ص 1-43). Oran: National Agency for Land Intermediation and Regulation.

Ministry of Interior and Local Authorities, A. (1970). *OFFICIAL JOURNAL No 21, February 27, 1970, Order No. 70-20 of 19 February 1970 concerns civil status* (ص 10-197013). استرجع في من Ministry of Interior and Local Authorities website: https://interieur.gov.dz/2024/02/29/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9/

Regional health Observatory, O. (2023). *review, 2023. Oran* (ص 1-275). استرجع في من National Institute of Public Health website: https://insp.dz/index.php/non-categorise/ors-oran.html

National Office of Statistics, O. (2024, 31 مارس). Algerian demographics 2020. استرجع في 30 مارس، 2026, من https://www.ons.dz

TABUTIN, D. (1984). *Data collection in demography: methods, organization, and analysis,*. Catholic University. France: ORDINA EDITION.

DSP, O. (2026). *Retrieved JUNE 29, 2026*. استرجع في من Department of Health and Population website: : http://www.dsp-oran.dz

Benbouabdellah, M., Rahal, F., Oulhadj, A., Chabane, M. N., & Merzouk, T. (2015). ACTIVITY OF THE PERINATALOGY UNIT AT THE MATERNITY WARD- ORAN UNIVERSITY HOSPITAL FROM JANUARY TO DECEMBER 2009. *ALGERIAN JOURNAL OF MEDICINE* , *23*(2), 82-85.

LAMARA MAHAMMED, Y. (2016). The need to record demographic events and their statistics in the civil registry. *AT-TADWIN* , *8*(1), 86-97.

لمراجع بالعربية:

1.الجريدةالرسمية. (1970). الجريدة الرسمية رقم 21، تاريخ النشر27 فبراير 1970. الامر رقم 70-20 الصادر في 19 فبراير 1970 المتعلق بالحالة المدنية. الجزائر.

المراجع بالفرنسية:

1.ANIREF, A. N. (2020). *MONAGRAPHIE WILAYA D'ORAN, 2020.* oran.

2.BENBOUABDELLAH, M., RAHAL, F., OULHADJ, A., CHABANE, M., & MERZOUK, T. (2015). ACTIVITE DE L'UNITE DE PERINATALE A LA MATERNITE DU CHU D'ORAN DE JANVIER A DECEMBRE 2009. *Journal Algérien de Médecine* ,Algérie, 82-85.

3.DSP. (2026). *DIRECTION DE LA SANTE ET DE LA POPULATIN D'ORAN*. Consulté le Juin 29, 2026, sur Department of Health and Population of Oran: http://www.dsp-oran.dz

4.ONS. (2020). *la démographie algérienne 2020, N 949.* Algérie: Office national des statistiques.

5.ORS, O. R. (2023). *BILLAN ANNEE 2023.* Oran: Institut National de Santé Publique, Algérie.

6.TABUTIN, D. (1984). *La collecte des Données en Démographie: méthodes, organisation, et exploitatin, Departement de Demographie, Université catholique de lovain.* France: ORDINA EDITIONS.

7.Yahia LAMARA, M. (2016). La nécessité d'inscrire les événements démographiques et leurs statistiques à l'état civil. *AT-TADWIN* (08). Algérie. 86-97.